

محكمة غرفة التجارة الدولية تفتتح مكتبها الخامس لإدارة القضايا الخارجية في سوق أبوظبي العالمي

أبوظبي - الإمارات العربية المتحدة، 21 ديسمبر 2020 - يسرّ محكمة التحكيم الدولية التابعة لغرفة التجارة الدولية وسوق أبوظبي العالمي، الإعلان عن افتتاح مكتب إدارة القضايا التابعة للأمانة العامة لمحكمة غرفة التجارة الدولية، وذلك في سوق أبوظبي العالمي، المركز المالي الدولي الرائد في العاصمة أبوظبي.

ويأتي إنشاء المكتب الجديد تماشياً مع المكانة التي تتبوؤها الإمارات العربية المتحدة، حيث جاءت في المرتبة الثامنة والتاسعة في 2018 و 2019 من بين 142 و 147 دولة على التوالي من حيث الجنسيات الأكثر مشاركة في إجراءات التحكيم الخاضعة لإشراف محكمة التحكيم الدولية.

هذا وسيتم دمج أنشطة المكتب التمثيلي لغرفة التجارة الدولية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، والذي تم إنشاؤه في سوق أبوظبي العالمي في العام 2017، ضمن الهيكل الجديد لإدارة القضايا للأمانة العامة وذلك وفقاً للاتفاق بين سوق أبوظبي العالمي وغرفة التجارة الدولية.

وسيوفر فريق عمل مكتب إدارة القضايا الجديد خدمات تسوية المنازعات بمعايير عالمية للمستخدمين في منطقة الشرق الأوسط والمنطقة كافة، وذلك فور البدء بالعمل في أبريل من العام القادم 2021. وسيكون هذا المكتب الخامس للأمانة العامة في الخارج بعد كل من هونغ كونغ (2008)، ونيويورك (2014)، وساو باولو (2017)، وسنغافورة (2018).

وقد أكدت كل من غرفة التجارة الدولية وسوق أبوظبي العالمي على التزامهما إزاء التعاون في إطلاق الأنشطة الترويجية المشتركة، إلى جانب تنظيم البرامج التدريبية والتعليمية لتعزيز معايير التحكيم وخدمات تسوية المنازعات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وكما سيعمل الطرفان أيضاً على تسهيل استضافة جلسات التحكيم والاجتماعات الأخرى في مركز تحكيم سوق أبوظبي العالمي، الذي يوفر مرافق استماع حديثة، ستكون متاحة لأنشطة التحكيم التابعة لغرفة التجارة الدولية.

وفي إطار التزامها المستمر تجاه المنطقة، ستعمل محكمة غرفة التجارة الدولية على استضافة عدد من الاجتماعات والمؤتمرات والدورات التدريبية الرائدة في سوق أبوظبي العالمي، بما في ذلك جلسات محكمة غرفة التجارة الدولية، ومؤتمر غرفة التجارة الدولية للشرق الأوسط وشمال إفريقيا في الدورات الثلاث المقبلة للأعوام 2021 و 2023 و 2025، إضافة إلى الدورات التدريبية التي صممها المعهد العالمي التابع لغرفة التجارة الدولية، والورش المتعلقة بقانون الأعمال، وخدمات حل المنازعات للشركات المسجلة في سوق أبوظبي العالمي، ومنتدى المحكمين الشباب الذي تنظمه غرفة التجارة الدولية، إلى جانب عدد من الأحداث والفعاليات. وسيسهم هذا التعاون أيضاً في إتاحة مسار وظيفي جديد أمام مواطني الإمارات، يتيح الانتساب إلى برامج التدريب، وتوفير إمكانية الالتحاق بفرص العمل كنواب مستشارين قانونيين.

وفي هذه المناسبة، قال **ألكسيس مور، رئيس محكمة غرفة التجارة الدولية**: "إن إنشاء مكتب محكمة غرفة التجارة الدولية في سوق أبوظبي العالمي سيوفر منصة استثنائية لتطوير خدماتنا المختلفة التي نقدمها للمنطقة. وسيسهم المكتب الجديد لإدارة القضايا في تعزيز مسيرة سوق أبوظبي العالمي، وذلك من خلال تقديم خدمات تسوية المنازعات بأعلى المعايير للمستخدمين في المنطقة وخارجها. إننا نتطلع إلى هذا التعاون الجديد الذي سيعزز أيضاً مكانة المحكمة كمؤسسة تحظى بالتقدير في المنطقة".

ومن جانبها، قالت **ليندا فيتز آلان، الرئيس التنفيذي والمُسجّل العام لمحاكم سوق أبوظبي العالمي**: "منذ افتتاح المكتب التمثيلي لغرفة التجارة الدولية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في العام

2017، تمكنت الغرفة والسوق من تسريع وتيرة نمو أنشطة التحكيم ودعمها في المنطقة. وإن تواجد محكمة غرفة التجارة الدولية هنا، ما هو إلا دليل على ما تتمتع به إمارة أبوظبي من جاذبية متزايدة كوجهة عالمية لتسوية المنازعات الدولية. ويسعدنا أن يكون مركز تحكيم سوق أبوظبي العالمي مقراً للأمانة العامة لمحكمة غرفة التجارة الدولية، حيث إن مرافق الاستماع الحديثة التي يوفرها مركز تحكيم سوق أبوظبي العالمي تلبى الحاجة المتزايدة لمجتمع فض النزاعات لعقد جلسات الاستماع عبر الوسائل التقليدية والافتراضية، بما يمكن الأطراف من استخدام التكنولوجيا لتحقيق التواصل من مختلف أنحاء العالم. إننا نتطلع إلى مواصلة دعمنا للمجتمع الدولي لتسوية المنازعات بمختلف الطرق الممكنة، كما نأمل في ترسيخ علاقة طويلة ومثمرة مع محكمة غرفة التجارة الدولية".

وفي هذه المناسبة، قال **عصام التميمي، مؤسس ورئيس مجلس إدارة شركة التميمي ومشاركوه للمحاماة:** "إن إنشاء مكتب لإدارة القضايا التي تنظر تحت مظلة غرفة التجارة الدولية في سوق أبوظبي العالمي هو تطور لافت ومرحب به، حيث يعكس افتتاح المكتب جهود سوق أبوظبي العالمي المستمرة ليكون مركزاً إقليمياً وعالمياً لفض النزاعات وهو أيضاً يؤكد على التزام غرفة التجارة الدولية بتطوير التحكيم الدولي في منطقة الشرق الأوسط. وإن الخدمات التي سيقدمها المكتب الجديد هي امتداد لنجاح المكتب التمثيلي لغرفة التجارة الدولية، والذي سيلقى بلا شك قبولاً وترحيباً من مستخدمي التحكيم الدولي في الإمارات وخارجها".

فيما علق **الدكتور حبيب الملا، رئيس مجلس الإدارة التنفيذي ورئيس وحدة تسوية المنازعات لدى شركة بيكر أند ماكينزي حبيب الملا،** قائلاً: "إن اختيار الإمارات العربية المتحدة كمركز جديد لإنشاء مكتب محكمة غرفة التجارة الدولية يعد خطوة مهمة بالنسبة لسوق أبوظبي العالمي والدولة والمنطقة ككل، حيث أن وجود المكتب الجديد في الإمارات يعني أن خدمات الأمانة العامة للمحكمة ستكون متاحة بشكل مباشر للأطراف ومستشاريهم والمحكمين ضمن هذه السلطة القضائية والمناطق المحيطة، وذلك بالتزامن مع زيادة عدد النزاعات وتعقيدها. وفي هذه المناسبة، نهنيء غرفة التجارة الدولية وسوق أبوظبي العالمي على هذا الإنجاز ونتطلع إلى العمل عن كثب مع جميع الأطراف المعنية لتعزيز القدرات القانونية لنظامنا وترسيخ سمعة الدولة كواحدة من أبرز الأنظمة القانونية على الصعيدين الإقليمي والدولي".

ومن جانبه، قال **السيد أليكس بيفان، شريك في التحكيم الدولي لدى شيرمان وستيرلنج:** "يعد تواجد فريق عمل إدارة القضايا التابعة لغرفة التجارة الدولية في سوق أبوظبي العالمي تعزيزاً وتأكيذاً على مكانة السوق المميزة ودوره الريادي في تطوير خدمات التحكيم في المنطقة كافة. إن اتخاذ الأمانة العامة لمحكمة غرفة التجارة الدولية من سوق أبوظبي العالمي مقراً لإدارة قضاياها الإقليمية ما هو إلا دليل على مكانة قطاع التحكيم في دولة الإمارات وجهود سوق أبوظبي العالمي المستمرة لتلبية متطلبات المستخدمين في السوق. ومن هنا نهنيء كل من سوق أبوظبي العالمي وغرفة التجارة الدولية على هذا التطور".

ومن الجدير بالذكر أن خدمات التحكيم التابعة لغرفة التجارة الدولية تستخدم على نطاق واسع في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، حيث شهد العام 2019 مشاركة أكثر من 310 طرفاً في قضايا تحكيم خضعت لقواعد التحكيم الخاصة بغرفة التجارة الدولية. ويعد سوق أبوظبي العالمي أول سلطة قضائية في المنطقة تطبق قانون العموم الإنجليزي بشكل مباشر، ويقدم السوق إطار عمل متكامل داعم للتحكيم وذلك بالتوافق مع قانون الأونسيترال النموذجي للتحكيم التجاري الدولي. كما تجدر الإشارة إلى أن بإمكان الأطراف الراغبة في التحكيم اختيار سوق أبوظبي العالمي كمقر للتحكيم، حيث سيكون لمحاكم سوق أبوظبي العالمي دوراً إشرافياً وذلك ضمن إطار عمل إجراءات التحكيم لدى سوق أبوظبي العالمي. وإن كافة قرارات التحكيم الصادرة عن محاكم سوق أبوظبي العالمي قابلة للتنفيذ في أكثر من 150 دولة بموجب اتفاقية نيويورك، وبموجب معاهدات متعددة الأطراف مع العديد من الدول.

افتُتح سوق أبوظبي العالمي، المركز المالي الدولي الذي يتخذ من عاصمة دولة الإمارات مقراً له، في 21 أكتوبر 2015. وتأسس السوق المالي بموجب مرسوم اتحادي بهدف توفير منظومة مالية متكاملة وواسعة النطاق تُسهّم في ترسيخ مكانة أبوظبي كمركز عالمي رائد للتمويل ومزاولة الأعمال، وحلقة وصل استراتيجية بين الاقتصادات المتنامية في الشرق الأوسط وإفريقيا وجنوب آسيا وسائر أنحاء العالم.

وترتكز استراتيجية سوق أبوظبي العالمي على المقومات ونقاط القوة الرئيسية التي تمتلكها إمارة أبوظبي والتي تشمل الخدمات المصرفية الخاصة وإدارة الثروات وإدارة الأصول وتداول المشتقات المالية والسلع والابتكار المالي والاستدامة. ويضم سوق أبوظبي العالمي ثلاث سلطات مستقلة هي محاكم سوق أبوظبي العالمي وسلطة تنظيم الخدمات المالية وسلطة التسجيل كما يشرف السوق باعتباره مركزاً مالياً دولياً على إدارة جزيرة الماربه، وهي منطقة مالية حرة تمتد على مساحة إجمالية تبلغ 114 هكتار (14.1 كلم مربع).

ويلتزم سوق أبوظبي العالمي بدعم وتمكين المؤسسات المالية وغير المالية والشركات والكيانات المسجلة في السوق لمواصلة العمل والابتكار والنجاح والنمو ضمن إطار تنظيمي دولي قائم على القانون العام. وقد حصل السوق منذ تأسيسه على جائزة "أفضل مركز مالي للعام في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا" لأربع سنوات متتالية تقديراً لمبادراته ومساهماته الفاعلة في القطاع المالي وأسواق رأس المال في المنطقة.*

لمزيد من المعلومات عن سوق أبوظبي العالمي، يرجى زيارة الموقع الإلكتروني www.adgm.com أو متابعة صفحاته على منصات التواصل الاجتماعي "تويتر" و"إنستجرام": @adglobalmarket و"لينكد إن": @Abu Dhabi Global Market (ADGM).

* المصدر: جوائز "جلوبال إنفستور الشرق الأوسط وشمال إفريقيا"

للتواصل:

راوند القاضي

Media@adgm.com

0561779653